Analytical study for the strategic performance problems And its role in improving the balanced performance of Egyptian commercial banks

Dr. Ayman Adel Eid

Faculty of Commerce - Sadat City University
Department of Business Administration

Dr_aymaneid@hotmail.com

Abstract:

The research problem Represented in "Can the balanced performance of commercial banks be improved Depending on strategic performance problems in various stages of preparation, preparation, implementation and strategic review that end with the process of strategic change" to identify what should be done To improve balanced performance practices before, during and after the preparation of the strategic plan so that they can achieve the Bank's balanced performance measured in the five dimensions of the balanced performance card (PSC)".

Based on the results of the statistical analysis and hypothesis testing, it was possible to reach the general conclusion that the banks that are able to create the appropriate preparation for a strategic plan, prepare for the stages of preparation, real implementation and ensure the quality of implementation through strategic review and make any strategic change required by the Strategic Review process can achieve balanced performance in The bank's(financial performance improves, its internal operations improve, and the customer satisfaction rate rises and activates within it an environment that encourages and sponsors the creators of all categories of human resources while maintaining the social responsibility of the bank).

This leads to acceptable level of recommendation to focus on addressing all the problems reached at different stages to ensure the growing and balanced performance rates of commercial banks, and The researcher pointed out that this recommendation and the result referred to were reached Guided by the results of statistical analysis, which confirmed the rejection of the three hypotheses of the research.

the value add of research is to reach the problems of strategic performance and divide them into successive stages so that they can detect error and position to ensure balanced performance.

Key words: Strategic Performance/Problems of Strategic Performance/Balanced Performance/ Commercial banks.

جامعة الزقازيق
كلية التجارة
قسم المحاسبة

"محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية"

"دراسة إختبارية"

إعداد الباحثة
إيمان عبد المجيد يوسف عبد المجيد جادو
طالبة ماجستير محاسبة

١٤٣٩ هـ- ٢٠١٨م

"محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية"

"دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

إعداد الباحثة
إيمان عبد المجيد يوسف عبد المجيد جادو

ملخص

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية، وفي سبيل تحقيق الهدف من البحث قامت الباحثة بإجراء دراسة اختبارية على عينة مكونة من ٦٠ شركة من شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي تنتمي لقطاعات اقتصادية مختلفة بعد استبعاد قطاعي البنوك وشركات التأمين نظراً لاختلاف طبيعة نشاطيهما وذلك في الفترة من ٢٠١٢:٢٠١٦ متمثلة في ٣٠٠ مشاهدة. حيث تم جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة اعتماداً على القوائم والتقارير المالية المنشورة وذلك لقياس متغيرات الدراسة وقد تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة بالإعتماد على الاصدار التاسع من برنامج (Eviews) الإحصائي وذلك لتحليل نموذج الدراسة المقدر. حيث تم قياس مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي من خلال نسبة عدد البنود التي تفصح عنها الشركة بالنسبة لإجمالي عدد البنود التي يمكن الإفصاح عنها(إجمالي بنود المؤشر).

هذا وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة احصائية بين كلاً من (حجم الشركة, الربحية, حجم مكتب المراجعة) وبين المتغير التابع (مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي) وبذلك يتم رفض فرض العدم للفرضيات الثلاثة السابقة على التوالي. كذلك أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة احصائية بين الرافعة المالية وبين المتغير التابع (مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي) وبذلك يتم قبول فرض العدم للفرضية السابقة وقد بلغت القوة التفسيرية للنموذج المقدر نسبة 12.13%.

مقدمة ومشكلة البحث:

إن النظرة لهدف المنشأة الوحيد المتمثل بتحقيق أقصى ربح قد تغير بتغير الظروف الإجتماعية، والبيئية, والإقتصادية, والسياسية، حيث كانت المحاسبة تركز على قياس ربحية المنشأة بإعتبار أن الربح هو المقياس الوحيد لكفاءتها، إلا أن الأمر لم يدم طويلاً، وقد تطور مفهوم الوحدة الإقتصادية بإعتبارها نظاماً إجتماعياً فرعياً داخل نظام إجتماعي أكبر يجب أن يعمل معه لتحقيق التوازن لضمان الإستمرار وتحقيق مستوى مرضٍ من الربح يتسق مع تحقيق الأهداف الإجتماعية للمنشآت وبالتالي فقد تزايد الإهتمام بضرورة قيام المشروعات بمسئولياتها تجاه المجتمع والبيئة الذي تعيش فيه لمعالجة وتخليص المجتمع من الآثار السلبية لنشاط المنشآت وتحقيق الرفاهيةوالتنمية المستدامة (Heslin and Ochoa, 2008).

نظرا للآثار الإجتماعية للمنشآت الإقتصادية وعدم إهتمامها بالأنشطة الإجتماعية كخدمة العاملين، وحماية البيئة والمجتمع، وتركيزها فقط على الجانب الإقتصادي البحت وإهمالها للجانب الإجتماعي والبيئي، ومع التطور الهائل الذي عرفه الفكر المحاسبي، وانتشار مفهوم المحاسبة الإجتماعية والبيئية أصبحت هذه المنشآت في موقف مساءلة من طرف منظمات حماية العمال والبيئة والصحة، الأمر الذي ألزم المنشآت بدمج البعد الإجتماعي والبيئي ضمن التقارير والقوائم المالية المنشورة، ولا يتم ذلك إلا من خلال ما يسمى بالإفصاح الإجتماعي والبيئي أو الافصاح عن الأنشطة الإجتماعية والبيئية (Pawaand Krause, 1996).

وقد أشار (Buchhloz, 2005) إلى أن بقاء أي منشأة واستمرارها على المدى الطويل يتوقف في النهاية على مدى قدرة المنشأة على إعلام أفراد المجتمع المحيط بها بما أوفت به المنشأة من مسئوليات إجتماعية وبيئية، فإذا ما فشلت المنشأة في ذلك، فإن المجتمع سوف يبذل حتماً جهداً معاكساً ضد المنشأة، وما تسعى إليه من أهداف.

وقد حثت العديد من المنظمات العالمية المنشآت على تفعيل ودعم مايصدر عنها من معايير تخص المجتمع والبيئة، ومن هذه المنظمات: المنظمة الدولية للمعايير (ISO) والتي أصدرت المعيار رقم ٢٦٠٠ الخاص بالمواصفات المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية والبيئية (ISO2600)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة UNG في مجالات: حقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد (Panapanaanet all., 2003)، وذلك بهدف رفع وتحسين مستوى المسئولية الإجتماعية والبيئية للمنشآت، وهذا يقتضي أن تقوم المحاسبة بدور هام يتمثل في ضرورة إفصاح الشركات عن أنشطتها الإجتماعية والبيئية من خلال التقارير المالية التي تقوم بنشرها لأنها تمثل الوسيلة الفعالة لمعرفة مدى تحمل المنشآت لمسئولياتها تجاه المجتمع

والبيئة، كما أن للإفصاح الإجتماعي والبيئي أثراً إيجابياً على أصحاب المصلحة وسمعة المنشأة في المجتمع.

لقد ظل الإفصاح المحاسبي لفترة طويلة يركز على تقديم خدماته وبصورة أساسية للمساهمين ومن لهم إهتمام مباشر بالمشروع مثل الدائنون والمستثمرون المرتقبون، إلا أنه مع ظهور مفهوم محاسبة المسئولية الإجتماعية والبيئية ظهرت الحاجة إلى توفير معلومات جديدة لفئات عديدة والذي أطلق عليهم أصحاب المصالح مثل العاملين، والمستهلكين، والحكومة، والمجتمع المحلي، المجتمع بشكل عام. وذلك يفسر أنه نظراً لوجود تعارض في مصالح الفئات المهتمة بالمنشأة ظهر اتجاه أن يلتزم المحاسب بوجهة النظر الإجتماعية والبيئية، أي أن التقارير المحاسبية يجب أن تسلك منهجاً شمولياً بحيث تغطي احتياجات كافة الفئات في المجتمع(خليل، ٢٠١٦).

وأشار (جربوع، ٢٠٠٧) أن الإفصاح الإجتماعي للشركات هو الإفصاح عن كافة المعلومات القانونية، أو تلك المتعلقة بالعاملين، والمنتج، والبيئة، والمجتمع الذي تعمل فيه المنشأة، وقد تكون هذه المعلومات مالية، أو غير مالية. وتعتبر القوائم المالية والتقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك متى اضطرت المنشأة لإعلام أصحاب المصالح بأدائها الإجتماعي والبيئي.

ويرى (Muttakin and Khan,2014) أن الإفصاح عن معلومات المسئولية الإجتماعية والبيئية يعتبر إفصاحاً اختيارياً لعدم وجود المعايير المنظمة وهذا يعني أن هناك عدة عوامل أو محددات تحكمه، قد تم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات: الأولى خصائص الشركات، والثانية متغيرات عامة، والثالثة متغيرات داخلية.

ونظراً لأن الإفصاح الإجتماعي والبيئي إفصاحاً إختيارياً غير إلزامياً، كما أن المنشآت تختلف فيما بينها من حيث نوع وعدد البنود المفصح عنها. وهذا الإختلاف بين المنشآت قد يرجع إلى مجموعة من المحددات التى قد يساهم الكشف عنها فى تفسير أسباب التباين فى مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.حيث تناولت دراسة كل من Omran and Ramadony, 2015; Suttipun and Stanton, 2016; wang and Song, 2011; Maria and Guzman, 2010; Juhmani, 2014; Ali and Rizwan, 2013; Brammer and Pacelin, 2008; Echave and Bhati, 2010) إختبار محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

مما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما هي محددات مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي فى التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية؟

هدف البحث:

يتمثل في التعرف على محددات مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في النقاط التالية:

-إستمرار المحاسبة في التطور بما يلبي حاجة المجتمع من المعلومات الإجتماعية والبيئية التي أصبحت مطلبا جدياً بجانب المعلوماتالمالية.

-الإهتمام الكبير من قبل الدولة والمواطنين والإتجاه السائد الذي يرى تحميل المنشآت بتكاليف المحافظة على المجتمع والبيئة والتي يجب الإفصاح عنها, واختبار ما إذا كانت المتغيرات التى وجد الباحثون أنها ذات دلالة فى تفسير التباين فى مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي فى الدول الأجنبية تتطبق على الشركات المساهمة المصرية.

-التعرف على أهم محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي في التقارير المالية لشركات المساهمة المصرية وذلك من وجهة نظر إدارة تلك الشركات والمسئولين عن إعداد التقارير المالية ونشرها مما يساعد في تنظيم ذلك الإفصاح.

-تعزيز القدرة التنافسية للشركة من خلال التوسع في نطاق التقارير السنوية وتوفير معلومات تحظى بإهتمام العديد من مستخدمي التقارير والتي مامن شك ستعزز من القدرة التنافسية للشركة مقارنة بالشركات التي لا تفصح عن مساهماتها الإجتماعية والبيئية.

-يوفر الإفصاح الإجتماعي والبيئي معلومات عن الأداء الإجتماعي والبيئي وتأثيرات سوق رأس المال مما يساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة في إتخاذ القرارات اللازمة.

خطةالبحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وهدفه ومنهجه يمكن للباحثة تنظيم خطة البحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

ثالثاً: الدراسة الإختبارية.

أولا:الدراسات السابقة.

يناقش هذا القسم أهم الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي بالتقارير المالية وذلك طبقاً للترتيب الزمني كما يلي:

١) دراسة (Machado and Rufino,2015)

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الإفصاح الإجتماعي الإختياري للشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية البرازيلية خلال الفترة من٢٠١٠:٢٠١٢حيث اعتمدت على نموذج الإنحدار المتعدد لإختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لعينة مكونة من ١٠٠ شركة مدرجة ببورصة BM & FB Ovespa وقد تمثلت متغيرات الدراسة في عدد من المتغيرات المستقلة: حجم الشركة, تركز الملكية, الربحية, الرافعة المالية, نوع القطاع , سمعة المنشأه .

المتغير التابع: مستوى الإفصاح الإجتماعي هذا وقد أوضحت النتائج وجود علاقة موجبة بين مستوي الإفصاح الاجتماعي والبيئي بالشركات وكلاً من حجم الشركة، والربحية، وحجم مكتب المراجعة، ونوع الصناعة .

٢) دراسة (Akbas,2014)

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين مجموعة من خصائص الشركات ومستوى الإفصاح البيئي للشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية التركية حيث إعتمدت الدراسة على نموذج الإنحدار المتعدد لعينة مكونة من ٦٢ شركة غير مالية مدرجة ببورصة الأوراق المالية (أسطنبول) ضمن مؤشر (Bist-100) وقد تمثلت متغيرات الدراسة في عدد من المتغيرات المستقلة : حجم الشركة, الرافعة المالية, الربحية, نوع الصناعة, عمر الشركة .

المتغير التابع : مستوى الإفصاح البيئي للشركات هذا وقد اوضحت النتائج وجود علاقة موجبة بين كلاً من (حجم الشركة, نوع الصناعة) ومستوى الإفصاح البيئي ٢- وجود علاقة سالبة بين الربحية ومستوى الإفصاح البيئي ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من (الرافعة المالية, عمر الشركة) وبين مستوى الإفصاح البيئي للشركات.

٣) دراسة (Mbekomize and Wally-Dima, 2013)

هدفت الدراسة إلى بحث محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي بالشركات المدرجة ببورصة بوتسوانا وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٣٧ شركة مدرجة ببورصة الأوراق المالية بوتسوانا حيث تمثلت متغيرات الدراسه في عدد من المتغيرات المستقلة : حجم الشركة، نوع الصناعة, الملكية الحكومية

المتغير التابع: مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي هذا وقد أوضحت النتائج إلى أن الشركات المدرجة ببورصة بوتسوانا تميل للإفصاح الإجتماعي والبيئي أكثر من المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى أن المتغيرات المستقلة محل الدراسة ليست مؤشراً جيد لمستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

٤) دراسة (Echave and Bhati, 2010)

هدفت الدراسة الى اختبار محددات الإفصاح الإجتماعى والبيئى للشركات الأسبانية حيث اعتمدت الدراسة على أسلوب الإنحدار المتعدد لإختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لعينة مكونة من ٤١ شركة أسبانية خلال عام ٢٠٠٧ وقد تمثلت متغيرات الدراسة في عدد من المتغيرات المستقلة :حجم الشركة، والربحية، والرافعةالمالية، والنشاط الدولي للشركات, المتغير التابع: الإفصاح الإجتماعي والبيئي هذا وقد اوضحت النتائج عدم وجود علاقة بين كل من الحجم، والربحية، والرافعة المالية، والنشاط الدولي للشركات وبين مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئى.

٥) دراسة (Maria and Guzman, 2010)

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين عدد من خصائص الشركة ومستوى الإفصاح البيئى حيث اعتمدت على نموذج الإنحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لعينة مكونة من ١٠٩ شركة مدرجة ببورصة البرتغال فى الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٤وقد تمثلت متغيرات الدراسة في عدد من المتغيرات المستقلة:حجم الشركة، والربحية، نوع الصناعة,الإدراج بسوق الأوراق المالية, الملكية الأجنبية, شهادات البيئة, المتغير التابع: مستوى الإفصاح البيئى هذا وقد أوضحت نتائج الدراسة: ١- وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح البيئى.٢- انخفاض نسبة مستوى الإفصاح البيئي في الشركات خلال الفترة قيد الدراسة.

٦) دراسة (عفيفى، ٢٠٠٨)

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختيارى فى الشركات المساهمة المصرية وقد إعتمدت على نموذج الإنحدار المتعدد لإختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مع استخدام أربع متغيرات ضابطة هى حجم الشركة، وأداء الشركة، والرفع المالى، وحجم مكتب المراجعة، كما تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصريةوتمثلت متغيرات الدراسة في عدد من المتغيرات المستقلة وهي إستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وإزدواجية دور المدير التنفيذى الأول، وتركز الملكية، ووجود لجنة للمراجعة والمتغير التابع : مستوى الإفصاح الإختيارى هذا وقد أوضحت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من (لجنة المراجعة، حجم الشركة) ومستوى الإفصاح الإختيارى.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء العرض السابق يتضح للباحثة مايلي:

- على الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة إتفقت من حيث الهدف على دراسة محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي إلا أنها إختلفت فيما بينها من حيث عدد وأنواع المتغيرات المستقلة التي تمثل محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي التي إستخدمتها كل دراسة من الدراسات السابقة وإن كان هناك تكرار لبعض هذه المحددات بين الدراسات السابقة فهذا يدل على أن كل دراسة من هذه الدراسات السابقة قد استخدمت عدداً من المتغيرات يشكل من وجهة نظرها محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي.
- إعتمدت أغلب الدراسات على نموذج الإنحدار (The Regression Model) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع إلا أنها إختلفت فيما بينها من حيث إضافة المتغيرات الضابطة إلى نموذج الإنحدار فبعضها إستخدم المتغيرات المستقلة المتوقع أن تكون محددات للإفصاح الإجتماعي والبيئي دون وضع أية متغيرات ضابطة، كذلك إعتمدت هذه الدراسات جميعها على قياس مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي عن طريق عدد البنود التى تفصح عنها الشركة بالنسبة إلى إجمالى البنود التى يمكن الإفصاح عنها، إلا أنها قد إختلفت فيما بينها من حيث مؤشر الإفصاح الذى إعتمدت عليه فى قياس مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي، كما اختلفت من حيث الإعتماد على البنود المرجحة وغير المرجحة.
- هناك تضارب فى النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة الأجنبية بشأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نظراً لإختلاف بيئة التطبيق لذا يصعب تعميم ما توصلت إليه الدراسات الأجنبية من نتائج في بيئة الأعمال المصرية، لذلك تعد الدراسة الحالية امتدادا لهذه الدراسات السابقة وتختلف عنها من حيث أنها سوف تختبر ما توصلت إليه هذه الدراسات فى البيئة المصرية.
- بمراجعة الدراسات السابقة المصرية يتبين أن الدراسة الحالية تعد امتداداً لدراسة (عفيفى، ٢٠٠٨)إلا أن الدراسة الحالية تختبر محددات الإفصاح الإجتماعى والبيئى فقط دون التعرض إلى باقى بنود الإفصاح الإختيارى التى تعرضت لها هذه الدراسات، وعليه من الصعب تعميم ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج على الدراسة الحالية، حيث ربما تكون النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات ترجع إلى واحد أو أكثر من محاور الإفصاح الإختيارى وليس الإفصاح الإجتماعى والبيئى

ثانياً:محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئى:

تزايد اهتمام أدبيات الفكر المحاسبي بتحسين جودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية خاصة وأن بعض الدراسات قد أشارت إلى انخفاض جودة تقارير المسئولية الاجتماعية والبيئية وعدم إمكانية الاعتماد عليها في تقييم مدى تصرف الشركة بطريقة مسئولة اجتماعياً وبيئياً على أن جودة الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية والبيئية، تعتمد على مدى شمولية إفصاح التقارير السنوية لجميع الأنشطة الاجتماعية والبيئية للمنشأة، والتي من شأنها التأثير على قرارات أصحاب المصالح وبالرغم من أهمية جودة الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية, والبيئية إلاأن التقارير السنوية للشركات المساهمة المصرية مازالت تعكس تبايناً ملحوظا في مستوى جودتها وقد وجدت الدراسات السابقة أن التباين، قد يرجع

إلى عدة محددات حيث تناولت الباحثة في هذا المبحث مجموعة من المحددات كمتغيرات مستقلة وذلك بهدف دراسة العلاقة بينها وبين المتغير التابع والمتمثل في مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي للتعرف على واقع الإفصاح الإجتماعي والبيئي بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية.

(أ) خصائص الشركات ومستوى الإفصاح في التقارير المالية:

(١) حجم الشركة:

يرى (kang & Gray,2011, Bhayani,2012) أن حجم الشركة من أكثر العوامل التي تستخدم في تفسير إختلاف مستوى الإفصاح بين الشركات, باعتبار أنه كلما كان حجم الشركة كبير كلما تعقّدت وتشعبت أعمالها وزادت الضغوط السياسية والإجتماعية عليها لزيادة إسهاماتها الإجتماعية والبيئية لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع, ومن ثم تزيد الحاجة إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات بهدف مساعدة أصحاب المصالح على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة (الخيال , ٢٠٠٩).

فالمعلومات المحاسبية باعتبارها سلعة لاتخضع لعوامل العرض والطلب في الأسواق العادية, نظراً لعدم وجود علاقة بين تكلفتها والعائد منها, فالشركات هي التي تقوم بإنتاجها والمستخدمون هم الذين يستفيدون منها وعادة تتوقف تكلفة هذه المعلومات على عدة عوامل مثل حجم الشركة ونوع الإفصاح (مراد ,١٩٩٧).

وبالتالي يفترض أن الشركات الكبيرة يكون لديها دوافع أكبر لزيادة مستوى الإفصاح مقارنة بالشركات الصغيرة , وقد قدمت عدة تفسيرات لذلك يتمثل أهمها فيما يلي:

- إن الشركات الكبيرة عادة يكون لديها قاعدة عريضة من الملاك, مما يتطلب زيادة مستوى الإفصاح لمقابلة الإحتياجات المختلفة لهولاء الملاك (Jaggi & Low, 2000).
- إن الشركات الكبيرة عادة يتوافر لديها الموارد اللازمة لإعداد ونشر معلومات محاسبية كثيرة (Alsaeed, 2006 ,Galani et al., 2011, Omar & Simon, 2011). وحيث إن الإلتزام بمتطلبات الإفصاح أو التوسع فيه يعتبر أنشطة مكلفة, فإن الشركات الصغيرة قد لاتستطيع تحمل هذه التكاليف (Owusu-Ansah,1996).
- إن الشركات الكبيرة عادة تعتمد على التمويل الخارجي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الإفصاح من قبل الأطراف الخارجية (Zarezski,1996). كما أن الشركة ذاتها يكون لديها دوافع لزيادة مستوى الإفصاح بهدف تخفيض تكلفة التمويل (Popova et al.,2013).
- إن الشركات الكبيرة عادة تميل إلى تقديم منتجات متعددة في مناطق جغرافية واسعة ويكون لديها فروع متعددة, ومن ثم تحتاج الإدارة العليا في هذه الشركات إلى نظام معلومات يمكنها من إتخاذ قرارات إستراتيجية وتشغيلية تتعلق بهذه الفروع والتأكد من أنها تعمل بكفاءة لتحقيق الأهداف العامة للشركة (Owusu-Ansah, 1998).
- إن الشركات الكبيرة تخضع لدرجة عالية من الرقابة من قبل المستثمرين والعملاء والمحللين الماليين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة, مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات لتقييم أداء هذه الشركات لاتخاذ القرارات اللازمة (Wallace &Naser, 1995, Alsaeed, 2006).

- إن الشركات الصغيرة قد يكون لديها إعتقاد بأن الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها يعرضها لأضرار تنافسية في السوق ومخاطر عالية, مما يجعلها تلجأ إلى تخفيض مستوى الإفصاح (Hossain et al.,1995,Naser,1998).

ورغم أن الدراسات المتعلقة بهذا المجال توصلت إلى وجود علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح إلا أن اتجاه هذه العلاقة غير واضح, بمعنى أن هذه العلاقة قد تكون طردية أو عكسية, فالشركات الكبيرة قد تسعى في بعض الأحيان إلى تخفيض مستوى الإفصاح لأسباب تتعلق بتخفيض التكاليف السياسية (Wallace et al., 1994).

(٢) ربحية الشركة:

في ظل حداثة الأسواق وانخفاض عدد الوسطاء الماليين في السوق, فإن الارباح تمثل أحد المؤشرات الهامة لتقييم أداء الشركات, مما يوفر دوافع لدى إدارة الشركات الرابحة لتوفير تحليلات للأوضاع المالية لتمييز أنفسهم عن إدارة الشركات الأخرى وتخفيض تكاليف الوكالة, وعلى العكس من ذلك فإن إدارة الشركات ذات الأداء المنخفض قد تشعر بأنها مهددة ومن ثم تسعى إلى حجب النتائج غير السارة من خلال تخفيض مستوى الإفصاح (Wang et al., 2008).

حيث يفترض أن إدارة الشركات الرابحة يتوفر لديها دوافع قوية لزيادة مستوى التفصيل في الإفصاح لتدعيم وضعها وتوفير إشارات للسوق تسهم في زيادة الثقة في الشركة وإدارتها (Bhayani, 2012).

بمعنى أن إدارة الشركات الرابحة تكون فخورة بإنجازاتها وبالتالي تلجأ إلى زيادة مستوى الإفصاح لتدعيم الإنطباع الإيجابي المرتبط بأدائها (Alsaeed,2006,Wang et al., 2008).

قدمت الدراسات المتعلقة بهذا المجال عدة تفسيرات لارتباط مستوى الإفصاح بربحية الشركة مثل

- إن الربحية تعكس أداء الشركة, والأداء الجيد يحفز الإدارة على إظهار قدراتها للمساهمين لتبرير مكافأتها واستمرارها في الإحتفاظ بوظيفتها ويتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأداء (Khlif& Souissi,2010).
- إن الربحية المرتفعة توفر دوافع لدى الإدارة لزيادة مستوى الإفصاح بهدف الحفاظ على سمعتها وسمعة الشركة في السوق (Omar &Simon,2011).
- إن إدارة الشركات ذات الأداء المنخفض تسعى إلى إخفاء سوء الأداء عن المساهمين(Galani et al.,2011)

ورغم ماسبق إلا أن الأدلة الميدانية أكدت على أن مستوى الإفصاح قد يزيد أو ينخفض أو حتى لايتأثر بالأداء, حيث افترضت الدراسات المتعلقة بهذا المجال أن الشركات التي يزيد أدائها عن الحد الأدنى سوف تقوم بزيادة مستوى الإفصاح على عكس الشركات التي ينخفض أدائها عن الحد الأدنى (Lang & Lundholm,1993). كما أن هناك إفتراض آخر بأن الشركات ذات الأداء المنخفض يتوافر لديها دوافع لزيادة مستوى الإفصاح بهدف توفير تفسيرات للمشاركين في السوق حول أسباب انخفاض الأداء حتى لا تتعرض الإدارة لإنهاء الخدمة (Khlif& Souissi,2010).

وقد أشار (Tagesson& Others,2009,355) الى ان الادارة التي لها القدرة والمعرفة بكيفية توليد الارباح ستكون بالنتيجة لديها المعرفة والفهم الكافي حول الافصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية واثار ذلك

على ارباح الوحدة فكلما ازدادت ارباح الوحدة ازداد مستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية حيث ان الوحدات ذات الارباح الجيدة تستطيع ان تتحمل تكاليف الافصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية.

(٣)الرافعة المالية:

يعتبر التمويل عن طريق الإقتراض أحد المصادر التي تلجأ إليها الشركات لتمويل أصولها وبرامجها, حيث تحتاج الشركة إلى إدارة أصولها بكفاءة لتحقيق أهدافها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية والتي تتطلب استثمارات ضخمة في التكنولوجيا الحديثة والبنية الأساسية وتطوير المنتجات وترويجها, ومن ثم فقد أصبحت الرافعة المالية مكون هام في رأس المال بجانب حقوق الملكية (Odit &Chitoo , 2008) .

وطبقاً لنظرية الوكالة فإن الإعتماد على هذا المصدر للتمويل قد يترتب علية زيادة عدم تماثل المعلومات, نظراً لأن الوكيل قد يلجأ إلى الدخول في أنشطة تحقق مصلحتة الخاصة, مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات من قبل الدائنين, كما أن الإعتماد على التمويل من خلال الديون قد يؤدي إلى ظهور مشكلة تعارض المصالح بين حملة الأسهم وحملة السندات, وقد ينشأ تعارض المصالح بسبب هيكل الإيرادات أو مستوى الخطر الذي يتحملة كل منهما, فحملة السندات يحصلون على عائد ثابت بالإضافة إلى أقساط الديون, بينما يحصل حملة الأسهم على الإيرادات الزائدة بعد سداد المستحق لحملة السندات, كما أن المخاطر التي يتحملها حملة السندات تكون أقل من المخاطر التي يتحملها حملة الأسهم عندما تدخل الإدارة في أنشطة عالية المخاطر (Fatmasari,2011).

ويمكن القول أن هناك عدة أسباب للعلاقة الطردية بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح المحاسبي يتمثل أهمها فيما يلي (Bhayani,2012, Hossain et al,1995):

إن الدائنين يحاولون حماية أنفسهم من خلال عقود الديون المقيدة, وفي الوقت الذي يحاول فية الدائنين حماية أنفسهم فإن الشركة تعرض زيادة درجة الرقابة من خلال زيادة مستوى الإفصاح, مما يعني أن العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومستوى الإفصاح في التقارير المالية تكون طردية (Kang & Gray,2011).

- إن الشركات التي تمثل فيها الديون نسبة كبيرة من رأس المال تتسم بإرتفاع تكلفة الوكالة, مما يوفر دوافع لدى هذه الشركات لزيادة مستوى الإفصاح لتخفيض هذه التكاليف (Jaggi& Low,2000).
- إن ارتفاع نسبة الديون يعني احتمال دخول الشركة في تعثر مالي والذي يشكل خطراً على الدائنين, مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات لتقييم المخاطر المالية للشركة (Khlifi& Bouri,2010).
- إن الشركات التي تتسم بإرتفاع نسبة الديون التي تلجأ إلى زيادة مستوى الإفصاح لإرسال إشارات للسوق حول هيكلها التمويلي(Arvidsson,2003).

(٤) حجم مكتب المراجعة:

يؤدي المراجع الخارجي دوراً هاماً كوسيط بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح, وبالتالي يستطيع التأثير في مستوى الإفصاح في التقارير المالية وخاصة إذا كان ينتمي إلى إحدى شركات المراجعة الكبيرة Khlif& (Souissi,2010). لذا فقد أصبح دور المراجع في تدعيم الشفافية والثقة في التقارير المالية يحظى بإهتمام كل

من المنظمين والمتعاملين في أسواق رأس المال, كما أصبح الطلب على المراجعة الجيدة وسيلة لجذب الإستثمارات (Wang et.al, 2008).

وقدم الفكر المحاسبي عدة مبررات لارتباط حجم شركة المراجعة بمستوى الإفصاح في التقارير المالية مثل:

- تحرص شركات المراجعة الكبيرة على سمعتها في السوق, مما يوفر لديها دوافع قوية لمقاومة ضغوط العميل فيما يتعلق بالالتزام بمعايير المحاسبة, وبالتالي تستطيع التأثير في ممارسات الإفصاح الخاصة بالعميل, وعلى العكس من ذلك فإن شركات المراجعة الصغيرة لاتملك القدرة على التأثير في ممارسات الإفصاح الخاصة بالعميل (Owusu-Ansah,1998, Alsaeed,2006).
- تتعامل عادة شركات المراجعة الكبيرة مع شركات متعددة الجنسيات, وهذه الشركات عادة تقدم مستوى مرتفع من الإفصاح في تقاريرها المالية (Naser,1998).
- عادة تكون شركات المراجعة الكبيرة أكثر عرضة للمساءلة القانونية فيما يتعلق بالأضرار الناتجة عن التقارير المالية المضللة التي قامت بالتصديق عليها مقارنة بشركات المراجعة الصغيرة Owusu-(Ansah,1998).
- إن شركات المراجعة الكبيرة عادة لاتعتمد على عميل واحد أو عدد قليل من العملاء مما يجعلها قادرة على طلب زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية (Wallace&Naser,1995).

قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الافصاح وذلك من شانه القاء مسئوليات جديدة على عاتقه ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية (الشيرازي،١٩٩٠). ويشير (chio,1999)الى ان على المراجعين الخارجيين ان يحثوا عملائهم لممارسة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وان شركات المراجعة الكبرى تكون غير خاضعة لتاثير العملاء عليها بل هي تمتلك تأثيرا كبيرا عليهم وبالتالي فهي قادرة على حثهم نحو الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بتدقيقها شركات المراجعة الكبرى يمكن ان تفصح بصورة اكبر من مثيلاتها.

ثالثاً:الدراسة الإختبارية:

يتناول هذا القسم صياغة فرضيات البحث, وكذلك توصيف متغيرات البحث, وكيفية قياسها, ثم تحديد مجتمع وعينة البحث والقطاعات التي تنتمي إليها, ومصادر جمع البيانات وفترة الدراسة, وحدود البحث, ثم اختبار فرضيات البحث وأخيراً نتائج وتوصيات البحث وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تطوير فرضيات البحث:

١- حجم الشركة:

الشركات كبيرة الحجم يكون لها تأثير كبير على المجتمع والعديد من الفئات ومن ثم يكون لديها إدراك لمدى أهمية الإفصاح عن المسؤلية الإجتماعية والبيئية ,وقد توصلت دراسة (Hossain, 2006 ; Suttipun and Stanton, 2012) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي، بينما توصلت دراسة (Echave and Bhati, 2010) إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

مما سبق يمكن صياغة الفرضية الأولى على النحو التالي:

لاتوجد علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

٢- الربحية:

إن الشركات التي تحقق نسبة عالية من الربح سوف تفصح عن المزيد من المعلومات من أجل تعزيز إنطباعات الجمهور عنها وبالتالي تدعم قيمتها في السوق. وبالمثل فإن الشركات التي تحقق أرباح منخفضة سوف تفصح عن معلومات أقل لكي تخفي أداؤها الضعيف (Barako, 2007)، إلا أن هناك وجهة نظر أخرى أشارت إليها دراسة (Long and Lundholm, 1993) أن طبيعة العلاقة بين الربحية والإفصاح الإختيارى غير واضحة فإذا حققت الشركة أرباح منخفضة فإن الإدارة ستقوم بزيادة مستوى الإفصاح من أجل توصيل المعلومات للمهتمين لتبرير سببانخفاض الأرباح وبالتالى تقلل من إحتمالات المساءلة القانونية، وقد توصلت دراسة (Suttipun and Stanton,2012) إلى عدم وجود علاقة بين الربحية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي، بينما توصلت دراسة(Maria and Guzman, 2010) إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

مما سبق يمكن صياغة الفرضيةالثانية على النحو التالي:

لاتوجد علاقة بين الربحية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

٣- الرافعة المالية:

كلما إرتفعت نسبة الرافعة المالية كلما زادت درجة الإفصاح وذلك بسبب أن هذه الشركات تعتمد بدرجة كبيرة على مصادر خارجية في تمويل هيكل رأس المال الخاص بها وبالتالي تتحمل بتكاليف وكالة مرتفعة ,لذلك تقوم بزيادة مستوى الإفصاح من أجل تخفيض تكاليف الوكالة ,ولكي تحصل الشركة على الأموال اللازمة بأقل تكلفة ممكنة (الفولى، ٢٠٠٥). كما أن هذه الشركات تقوم بزيادة مستوى الإفصاح فيها من أجل التأكيد على قدرتها في الوفاء بالديون التي عليها (Manlone et.al.,1993)، وقد توصلت دراسة (Echave and Bhati.,2010) إلى عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي في حين توصلت دراسة (Juhmani,2014) إلى وجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

مما سبق يمكن صياغة الفرضيةالثالثة على النحو التالي:

لاتوجد علاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

٤- حجم مكتب المراجعة:

على الرغم من أن الإدارة تعتبر المسئولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية إلا أن مكاتب المراجعة الكبيرة يمكن أن تؤثر في حجم المعلومات المفصح عنها عند التعاقد معها، وذلك من خلال أن هذه المكاتب ترغب في المحافظة على سمعتها لأنه في حالة فقدانها لسمعتها سوف تخسر أكثر من مكاتب المراجعة الصغيرة وقد أوضح (Deanelo, 1981) على أن مكاتب المراجعة الكبيرة Big4 تمتلك عدد كبير من العملاء وبالتالي فهي أقل تبعية وخضوعاً لعملائها، لذلك فهي تتمتع بدرجة إستقلال أكبر وهذا يمكنها من التأثير في

كمية المعلومات المفصح عنها لإشباع إحتياجات المستخدمين، وأشار (Watts and Zimmerman,1986) على أن شركات المراجعة الكبيرة تميل إلى إجبار الشركات على زيادة مستوى الإفصاح كلما كان ذلك ممكناً وذلك حتى تتجنب تكاليف الدعاوى في حالة غياب المعلومات. وقد أكد (Meek et.al.,1995) على أن قيام الشركة بإختيار أحد المكاتب الأربعة الكبار سوف يزيد من قيمة الشركة في السوق وبناء علية تقوم الشركة بزيادة مستوى الإفصاح .وقد توصلت دراسة (Juhmani,2014) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

مما سبق يمكن صياغة الفرضية الرابعة على النحو التالي:

لاتوجد علاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

ثانياً: توصيف متغيرات الدراسة وقياسها

سوف يتم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد (The multiple Regression Model) لاختبار محددات الإفصاح الإجتماعي والبيئي فى التقارير السنوية للشركات المساهمة المصرية بعد التحكم فى المتغيرات الأخرى المحددة بواسطة الدراسات السابقة.

ويذلك يمكن صياغة نموذج الإنحدار على النحو التالى:

$$SED = \beta_0 + \beta_1 SIZE + \beta_2 PROF + \beta_3 LEV + \beta_4 BIG4 + \varepsilon$$

حيث:

SED: مستوى الإفصاح الإجتماعى والبيئى (المتغير التابع).

β_0: ثابت الانحدار.

-$B_8\beta_1$: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

SIZE: حجم الشركة (متغير مستقل).

PROF: الربحية (متغير مستقل).

LEV : الرافعة المالية (متغير مستقل).

BIG4 :حجم مكتب المراجعة (متغير مستقل).

ε: الخطأ العشوائى.

وفيما يلي وصفاً للمتغيرات والتعريف الإجرائي لها :

المتغير التابع والتعريف الإجرائى له:

جدول (١)

المتغير التابع		التعريف الإجرائى للمتغير التابع
اسم المتغير	رمز المتغير	
مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي	SED	عدد البنود الإجتماعية والبيئية المفصح عنها بالتقرير المالى للمنشأه إلى إجمالي عدد البنود التي يمكن الإفصاح عنها (إجمالي بنود المؤشر).

وقد تم الإعتماد على مؤشر الإفصاح الإجتماعي والبيئي لدراسة (Hossain et al.,2006)، والمرفق بالمقترح وذلك بعد تعديله بموجب ما توصلت إليه الباحثة نتيجة فحص وتحليل محتوى التقارير المالية للشركات المصرية، وسوف يتم تقسيم بنود المؤشر إلى أربعة محاور رئيسية هى:

١- معلومات بيئية Environmental Information.

٢- معلومات العاملين Employees Information.

٣- المجتمع Community.

٤- المنتجات Products.

وبمراجعة الدراسات السابقة التى اعتمدت على مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الإجتماعى والبيئى، والإفصاح الإختيارى بشكل عام. يمكن القول بأن هناك مدخلين الأول قائم على البنود المرجحة لمؤشر الإفصاح أى إعطاء كل بند من بنود المؤشر وزن نسبى وفقاً لأهميته، والمدخل الآخر قائم على البنود غير المرجحة أى أن كل بنود المؤشر متساوية الأهمية.

ويرى(عفيفى، ٢٠٠٨) أن استخدام أى من المدخلين ينطوى على مواطن ضعف، فالمؤشر المرجح ينطوى على إنتقاد بسبب أنه يمكن أن ينجم عنه تحيز نحو التوجه لمستخدم معين، وأن استخدام مؤشر للإفصاح غير مرجح ينطوى على إنتقاد أساسى نتيجة اعتماده على افتراض أساسى مبنى على أن كل البنود لها أهمية متساوية. لذلك سوف لا يتم ترجيح الأوزان النسبية لبنود مؤشر الإفصاح الإجتماعى والبيئى فى هذه الدراسة لتجنب التحيز الشخصى فى وضع الأوزان الترجيحية ولتحقيق أكبر قدر من الموضوعية وخاصة فى ظل عدم وجود أساس موضوعى لإعطاء أوزان ترجيحية لكل بند.

المتغيرات المستقلة والتعريف الإجرائى لكل منها:

جدول (٢)

المتغيرات المستقلة		التعريف الإجرائى للمتغيرات المستقلة
اسم المتغير	رمز المتغير	
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى أصول الشركة في نهاية العام .
الربحية	PROF	نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى متوسط إجمالي أصول الشركة .
الرافعة المالية	LEV	نسبة إجمالى الإلتزامات في نهاية العام إلى إجمالى الأصول للشركة في نهاية العام .
حجم مكتب المراجعة	BIG 4	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان المراجع الخارجى أحد الأربعة الكبار (BIG4)، وصفر بخلاف ذلك.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى الشركات المساهمةوالتى يتم تداول أسهمها فىبورصة الأوراق المالية المصرية في الفترة من ٢٠١٢: ٢٠١٦ ، حيث يتم الإعتماد في إتمام الدراسة الحالية على اختيار عينة عشوائية من تلك الشركات(مرفق بملحق رقم ٢ أسماء شركات عينة الدراسة) وقد بلغ حجم العينة ٦٠ شركة والتي تنتمي لقطاعات إقتصادية مختلفة بعد استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية نظراً لطبيعة نشاط كلاً منهما.

رابعاً: مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الباحثة في الحصول على كافة البيانات اللازمة؛ لإتمام الدراسة الحالية على القوائم والتقارير المالية السنويه للشركات الخاضعة للدراسة والتي تتوافر لدى إدارة الإفصاح في بورصة الأوراق المالية المصرية, وشركة مصر لنشر المعلومات، وموقع مدونة مباشر, وكذلك مواقع الشركات على الإنترنت لإستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة من واقع البيانات الفعلية التي تقدمها القوائم والتقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة, وكذلك تقرير مجلس الإدارة, وتقرير نموذج الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين في الفترة من ٢٠١٢ : ٢٠١٦ والتي تمثل فترة الدراسة بواقع ٣٠٠ مشاهدة.

خامساً: حدود الدراسة:

يقتصر تطبيق الدراسة الإختبارية على عينة عشوائية لعدد من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢ : ٢٠١٦ أي لسلسلة زمنية قدرها ٥ سنوات, والتي تنتمي لقطاعات إقتصادية مختلفة بعد استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية وذلك نظراً لطبيعة نشاط كلاً منهما.

سادساً: اختبار فرضيات الدراسة.

يهدف هذا القسم إلى بيان الإحصاءات الوصفية للمتغيرات, ثم عرضاً لنتائج تحليل الإنحدار التي تم التوصل إليها؛ تمهيداً لإختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال النقاط التالية:

(١) خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:

يمكن عرض خطوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة بهدف اختبار فروض الدراسة فيما يلي:

١) دراسة معنوية الإنحدار, وذلك بإستخدام اختبار F وكذلك دراسة معنوية معالم معادلة الإنحدار باستخدام اختبار t مع تحديد قيمة معامل التحديد R المرتبطة بنموذج الإنحدار, عند درجة ثقة 95% حيث أن :

أ) معامل التحديد (R-Squred): يشير إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير في المتغير التابع, وتتراوح قيمتة بين الصفر والواحد الصحيح, ولذلك كلما إقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد الصحيح كلما زادت الثقة في قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع.

ب) اختبار (F-Test): وهو يحدد المعنوية الكلية لجميع المتغيرات المستقلة الموجودة في نموذج الإنحدار, وكلما اقتربت معنوية F من الصفر كلما أكد ذلك على وجود علاقة انحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة, ويجب ألا تزيد هذه القيمة عن 5%.

ج) اختبار (T-Test): ويتم من خلاله اختبار معنوية كل معامل انحدار على حدة, لمعرفة أي المتغيرات ذات دلالة إحصائية بمعنى أن المتغيرات المفسرة ذات تأثير على المتغير التابع. ويعد المتغير المستقل مؤثراً على المتغير التابع حينما تقل قيمة دلالة اختبار t عن 0.05.

الإحصاءات التحليلية لمتغيرات الدراسة:

١- تحليل الارتباط:

اعتمدت الباحثة في اختبار فرضيات الدراسة على اختبار معامل ارتباط بيرسون, كما يتضح من مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم (٣)

مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع(مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي)
حجم الشركة	0.153394
Sig	0.0078
الربحية	0.206602
Sig	0.0003
الرافعة المالية	-0.078863
Sig	0.1731
حجم مكتب المراجعة	-0.120061
Sig	0.0377

توضح مصفوفة الارتباط السابقة المتغيرات المستقلة التي ارتبطت احصائياً بالمتغير التابع, وباستقراء تلك المصفوفة توصلت الباحثة لما يلي:

- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.
- وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين الربحية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.
- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.
- وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة معنوية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

٢) تحليل الإنحدار:

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (٤)

الاحصاءات الوصفية

المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الوسيط	الإنحراف المعياري
المتغير التابع: الإفصاح الإجتماعي والبيئي	0.000000	0.981100	0.126665	0.056600	0.169300
المتغيرات المستقلة : حجم الشركة	12.20960	26.87170	19.79629	20.07060	2.268320
الربحية	-0.344700	1.570100	0.053072	0.034450	0.124237
الرافعة المالية	0.000100	1.117000	0.381974	0.360600	0.223631
حجم مكتب المراجعة	0.000000	1.000000	0.350000	0.000000	0.477767

التعليق:

- وفقاً لنتائج التحليل السابق وجد أن الحد الأدنى لمتغير الإفصاح الإجتماعي والبيئي كان 0 بينما كان الحد الأقصى 0.981100 بمتوسط عام لعينة الدراسة 0.126665.
- وفقاً لنتائج التحليل السابق وجد أن الحد الأدنى لمتغير حجم الشركة كان12.20960 بينما كان الحد الأقصى26.87170 بمتوسط عام لعينة الدراسة19.79629.
- وفقاً لنتائج التحليل السابق وجد أن الحد الأدنى لمتغير الربحية كان0.344700- بينما كان الحد الأقصى1.570100 بمتوسط عام لعينة الدراسة0.053072.
- وفقاً لنتائج التحليل السابق وجد أن الحد الأدني لمتغير الرافعة المالية كان 0.000100 بينما كان الحد الأقصى 1.117000 بمتوسط عام لعينة الدراسة 0.381974.
- وفقاً لنتائج التحليل السابق وجد أن الحد الأدنى لمتغير حجم مكتب المراجعة كان 0 بينما كان الحد الأقصى 1 بمتوسط عام لعينة الدراسة 0.350000.

(٢) تحليل الإنحدار الخطي المتعدد:

يتم أولاً التأكد من مدى وقوع نموذج الإنحدارالمقدر في أي مشكلة من مشاكل القياس, والتي قد تنشأ بسب تخلف أحد فروض طريقة المربعات الصغرى (OLS) المستخدمة في تقدير نموذج الإنحدار المتعدد ومن أهم تلك المشاكل مايلي:

أ) مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation:

وهي من أخطر المشاكل التي تواجة الباحثين في تقدير نماذج الإنحدار والتي إذا وقع فيها النموذج لا يمكن الإعتماد على نتائجة وتنشأ تلك المشكلة عن طريق وجود علاقة إرتباط بين أخطاء نموذج الإنحدار, حيث يستخدم إختبار درين واطسون (Durbin-Watson) للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء أم لا ؟

وبحسابة توصلت الباحثة من هذا الإختبار إلى معامل بالكشف عنه في جداول درين واطسون Durbin-Watson) وجد أنه لايوجد ارتباط ذاتي في ظل هذا المعامل (عناني,٢٠١١).

ب) مشكلة الإزدواج الخطي Multi-collinearity:

يقصد بالإزدواج الخطي وجود إرتباط مؤثر مابين المتغيرات المستقلة بعضها البعض, وتحققت الباحثة من مدى وقوع النموذج المقدر في مشكلة الإزدواج الخطي من خلال قياس معامل التضخم"VIF" حيث وجد أن جميع قيم معامل التضخم "VIF" لمتغيرات نموذج الإنحدار لم تتجاوز 10؛ حيث بلغت أقصى قيمة لمعامل التضخم في النموذج المقدر (2.489) وهو مايعني عدم وقوع النموذج المقدر في هذه المشكلة.

ج) اعتدالية الأخطاء العشوائية:

تحققت الباحثة من فرض هام من فروض تطبيق طريقة التقدير المستخدمة وهو أن يتبع الأخطاء العشوائية لنموذج الإنحدار المقدر التوزيع الطبيعي, وللتحقق من هذا الفرض الأساسي تم استخدام اختبار كولولمجروف سمينروف Kolomogrov-Siminrov ووجد أن الفرض متحقق وأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي لنموذج الإنحدار المقدر حيث كانت نتيجة الإختبار غير دالة احصائياً بمعنى قبول الفرض العدم وهو أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

ومما سبق يتضح تحقق أهم شروط نموذج الإنحدار وخلو نموذج الإنحدار المقدر من أي مشاكل قياسية تؤثر في نتائجة.

وقدقامت الباحثة بإستخدام برنامج E.VEIWES الإصدار التاسع لتحليل الإنحدار نظراً لطبيعة بيانات الدارسة Panal Data وإجراء الإختبارات اللازمة بهدف الوصول إلى أي المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع وكذلك توضيح نسبة مساهمة كل متغير مفسر للعلاقة بالمتغير التابع وتوصلت الباحثة للنتائج التالية:

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل نموذج الإنحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار β	قيمة t المحسوبة	دلالة الإختبار t (Sig)	VIF	المعنوية
المقدار الثابت	-0.159660	-1.499568	0.1348	2.254	غير معنوي
حجم مكتب المراجعة	-0.077666	-3.505638	0.0005	1.155	معنويعند ٥%
الرافعة المالية	-0.056959	-1.264433	0.2071	1.344	غير معنوي
حجم الشركة	0.016733	3.606290	0.0004	1.117	معنوي عند ٥%
الربحية	0.230056	2.835994	0.0049	1.104	معنوي عند ٥%
قيمة اختبار F = 3.302354 ، دلالة اختبار F = 0.000168					
معامل التحديد R- squared = 12.13					
قيمة اختبار Durbin-Watson stat = 2.057519					
دلالة اختبار Jarque-Bera = 0.266367					

يوضح الجدول السابق تحليل نموذج الإنحدار, حيث يتضح الآتي:

$$SED = \beta_0 + \beta_1 SIZE + \beta_2 PROF + \beta_3 LEV + \beta_4 BIG4 + \varepsilon$$

١- نموذج الإنحدار المقدر خالي من أي مشاكل قياسية تؤثر في نتائجة.

٢- النموذج معنوي احصائياً حيث كانت دلالة اختبار "F" أقل من 5%.

٣- بلغت القوة التفسيرية لمعامل التحديد R-Squred= 12.13% مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير مامقداره 12.13% فقط من التغيرات في المتغير التابع (مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي).

سابعاً: نتائج البحث والتوصيات:

١) أن النموذج معنوي إحصائياً بناء على إختبار F حيث بلغت معنوية النموذج Sig=0.0001 وذلك عند مستوى معنوية 1% مايعني إمكانية اعتمادنا على نتائج وتحليل معنوية معاملاتة.

٢) بلغ معامل التحديد 12.13% للنموذج المتعدد مما يعني أن المتغيرات المفسرة التي أظهرت معنوية أستطاعت تفسير مامقدار 12.13% من إجمالي التغيرات في المتغير التابع (SED).

٣) أثبتت المتغيرات المستقلة (Big4, Size, Prof) معنويتها في التأثير على المتغير التابع (SED) بناء على إختبار t حيث بلغت معنوياتهم على الترتيب (0.0049, 0.0004, 0.0005) في حين لم يثبت معنوية باقي المتغيرات المفسرة, وذلك عند مستوى معنوية 5%.

<u>وعلى ضوء ماتقدم من نتائج تحليل الإنحدار للنموذج المقدر بالدراسة يمكن توضيح مايلي:</u>

من نتائج تحليل نموذج الإنحدار السابق عرضة يتضح مايلي:

- الفرض الأول:

تم رفض فرض العدم بناء على إختبار t للفرضية الأولى وهي لاتوجد علاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

- الفرض الثاني:

تم رفض فرض العدم بناء على إختبار t للفرضية الثانية وهي لاتوجد علاقة بين الربحية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

- الفرض الثالث:

تم قبول فرض العدم بناء على اختبار t للفرضية الثالثة لاتوجد علاقة بين الرافعة المالية ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

- الفرض الرابع:

تم رفض فرض العدم بناء على اختبار t للفرضية الرابعة وهي لاتوجد علاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي.

❖ **نتائج البحث:**

١- تؤثر محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الإجتماعية والبيئية على مستوى التباين وجودتة حيث أظهرت نتائج تحليل الإنحدار وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كلاً من (حجم الشركة, الربحية, حجم مكتب المراجعة) وبين مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي بالتقارير المالية الشركات المساهمة المصرية.

٢- أوضحت النتائج عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الرافعة المالية, ومستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي بالتقارير المالية لشركات المساهمة المصرية.

٣- ضعف مستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي في الشركات حيث بلغت نسبة الحد الأدنى لمستوى الإفصاح الإجتماعي والبيئي في العينة محل الدراسة إلى صفر% وهو مايشير الى ان ادارات تلك الشركات مازالت على عدم وعي بأهمية الإفصاح الإجتماعي والبيئي أو أن تلك الشركات لديها شعور بأهمية الإسهام في المسئولية الإجتماعية والبيئية لكنها لم تترجم ذلك بشكل مهني ويرجع ذلك إلى القصور في ادارك المراجع الخارجي لأهمية الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والبيئية في التقارير السنوية والايضاحات المتممة لها.

❖ توصيات البحث:

١- تشكيل لجان للمسئولية الاجتماعية والبيئية داخل مجالس إدارة الشركات المساهمة المصرية بحيث تتولى إعداد استراتيجية المسئولية الإجتماعية والبيئية وتوجيهها نحو الإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة بشكل دوري بما يساعد على تفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

٢- نشر الوعي المجتمعي والمؤسسي والجمعيات الأهلية وأصحاب المصالح في البيئة المصرية بأهمية الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والبيئية وذلك عن طريق اصدار مجلات ونشرات اعلامية حيث تمثل هذة المجموعات قوة ضغط على الشركات لاجبارها على التوسع و الإفصاح عن استراتيجيتها الإجتماعية والبيئية.

٣- دعم الشركات التي تحافظ على البيئة عن طريق تسهيلات مالية أو منحها معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها وذلك تشجيعاً لها وكذلك فرض غرامات وعقوبات على الشركات غير المطبقة لمتطلبات المسئولية الإجتماعية والبيئية.

٤-إقامة دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين لنشر الوعي بأهمية الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والبيئية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الغولي، فايقة جابر حسن محمد، ٢٠٠٥، "الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال: : دراسة تطبيقية "، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الشيرازي، عباس مهدى، ١٩٩٠، "*نظرية المحاسبة*"، دار السلاسل، الكويت.

الخيال، مفتي،٢٠٠٣،"أهمية الإفصاح عن المسئولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في المملكة العربية السعودية"*مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

عفيفي، هلال عبد الفتاح، ٢٠٠٨، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص ص٤٢٩-٤٩٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Akabs, H. E., 2014, "Company Characteristics and Environmental Disclosure: an Empirical Investigation", ***Journal of Accounting and Finance,*** Vol. No. PP. - .

Alsaeed, K., 2006, "The Association between Firm-Specific Characteristics and Disclosure: The case of Saudi Arabia", ***Managerial AuditingJournal***, Vol. 21, No. 5, PP.

Arvidsson,S., 2003, 'The Extent of Disclosure on Intangibles in Annual Reports", ***working paper***; *School of Economic and Management, LundUniversiy.*PP.1-38.

Barako, D, G., 2007, "Determinants of Volunary Disclosures in Kenyan Companies Annual Reports",**African Journal of Business Management, August** Vol.1,pp.113-128.

Bhayani,S.,2012, "Association between Firm-Specific Characteristics and Corporate Disclosure: The Case of India",***International Conference on Business, Economics, Management and Behavioral Sciences***,Dubai.

Echave, J. O., and S. S. Bhati, 2010 "Determinants of Social and Environmental Disclosure by Spanish Companies",*International Business Conference*, Vol. No. , pp. 55-68.

Fatmasari, R., 2011, "The Relation between Growth Opportunity, Leverage, Policy and Function of Covenant to Control Agency conflict between Shareholders and Debtholders", ***bulletin of monetary, economic andBanking***, Vol. , No. , PP. 307-324.

Galani,D., E. Gravas,andA. Stavro, 2011 "The Relation Between Firm Size and Environmental Disclosure",***International Conference on Applied Economics – ICOAE.***

Hossain, M.,et al,1995, "Voluntary disclosure in annual reports of New Zealnd Companies ",***Journal of international financial Management andAccountig,***Vol .6, No.1, PP.69-85.

Jaggi,B., and P. Y. Low,2000, "Impact of Culture, Market, Forces and Legal System on Financial Disclosure", ***The international Journal ofAccounting,***Vol.35,No.4, PP. 495-519.

Juhmani,O., 2014, "Determinants of Corporate Social and Environmental Disclosure on Websites: the Case of Bahrain", ***Universal Journal of Accounting and Finance,***Vol.2, No.4, PP. 77-87.

Kang, H. H., and S. J. Gray, 2011, "Reporting Intangible Assets: Voluntary Disclosure Practices of Top Emerging Market Companies", ***The international journal of Accounting,*** Vol. 46, No.1, PP. 402-423.

Khalif,H., and M. Souissi, 2010, "The Determinants of Corporate Disclosure : A meta-analysis ***"international journal of Accounting*** Vol. 18, No.3, PP. 198-219.

Lang, M. H., and R. J. Lundholm, 1993, "Cross-Sectional Determinants of Analysts Rating of Corporate Disclosure ",***Journal of AccountingResearch,*** Vol. 31, No. 2, PP. 246-271.

Mbekomize.J.,C and.D.L Wally ,2013," Social and Environmental Disclosure by Listed Parastatals and Companies Companies on The Botswana Stock Exchange", ***Journal of Management and Sustainability,*** VOL. 3, NO.3.

Maria,S., andB. A. Guzman, 2010, "Determinants of Environmental Disclosure in the Annual Reports of Large Companies Operating in Portugal"**Wiley InterScience**, Vol. 17, No. 2, PP. 185-204.

Zarzeski, M. T., 1996, "Spontaneous Harmonization Effects of Culture and Market Forces on Accounting Disclosure Practices", ***Accounting Horizons***, Vol. 10, No. 5, PP. 17-38.